

التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب جريمة إنسانية

الدكتورة صفاء قدور قدور*

المستخلص:

توجد علاقات قديمة بين بعض الأنظمة العربية والكيان الصهيوني، حتى قبل تأسيسه، عندما أسس ما يُعرف بـ "الحزام الآمن" كجزء من مشروع الكيان الصهيوني. على مر التاريخ، لم تقم هذه الأنظمة بقطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني، وكان هناك دعم غير محدود له، ولكن كان يتم ذلك سراً وخلف الكواليس. حاولوا تحقيق التطبيع بهذه العلاقات من خلال ما يسمونه "اتفاقية السلام العربية - الصهيونية"، ولكنها لم تنجح مع جميع الأطراف العربية، بل نجحت فقط مع منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، واعتبرها لم تجلب للفلسطينيين سوى القتل والتشريد، وما عملية استمرار بناء المستوطنات تعكس استمرار النهج العدواني للكيان الصهيوني. ومنذ اتفاقية أوسلو، لوحظ زيادة كبيرة في عدد المستوطنات بأضعاف ما كانت عليه قبل ذلك. ولم تستفد الأردن أيضاً من هذه المعاهدة، بل تحولت إلى بوابة للاقتصاد الصهيوني بهدف الوصول إلى الدول العربية. هناك أيضاً دعم كبير من دول الخليج للكيان الصهيوني، وكذلك مصر، على الرغم من تغير الحكومات عبر السنين. ومع ذلك، لا يزالت العلاقات المصرية - الصهيونية قوية ومستمرة. أرى أن العلاقات تتغير بين الأطراف، ولكن الكيان الصهيوني لا يُعتبر دولة، بل يُعتبر كياناً غاصباً. وتحتاج الدولة إلى حدود دولية ودستور، وهذان العنصران غير موجودين في الوضع الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، موضوع تصدير الغاز من مصر إلى الكيان الصهيوني لا يزال سارياً ويتم توفيره بأسعار أقل مما يتحصل عليه المواطن المصري.

الكلمات المفتاحية: التطبيع، الكيان الصهيوني، الغصب جريمة إنسانية

*. دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية جامعة الشام الخاصة، الجمهورية العربية السورية

مقدمة:

يعد التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب جريمة انسانية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وهذا ليس مجرد رأي وإنما هذا الحكم ينبثق من القانون الدولي الانساني الذي ينص على: يحظر القانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧ على دولة الاحتلال النقل القسري الفردي أو الجماعي لسكان الإقليم المحتل خارج أرضهم، إلا إذا كانت هناك ضرورة عسكرية تقتضي النقل لمصلحة سكان الإقليم، على أن يتم إعادتهم إليه بمجرد وقف العمليات العسكرية.

كما يحظر هذا القانون على دولة الاحتلال نقل سكانها أو جزء منهم إلى الأراضي التي تسيطر عليها، وإحلالهم مكان السكان الأصليين ومزاحمتهم على مقدرات الحياة في هذا الإقليم؛ لكن سلطات الكيان الصهيوني الغاصب ضربت بعرض الحائط أحكام القانون الدولي الإنساني، ولم تعمل فقط على ترحيل السكان الأصليين للأراضي الفلسطينية المحتلة بالترغيب والترهيب، على مدار خمسة وسبعين عاماً، وإحلال المهاجرين الصهاينة فقط بل عملت على محاولة القضاء على سكان فلسطين الأصليين قضاءً تاماً. فالأعمال الارهابية الوحشية التي ارتكبتها الصهاينة بحق الشعب العربي الفلسطيني لاجتثاثه من أرضه ليس لها عهداً في العالم، حيث اتبعوا كافة الأساليب الوحشة والدموية بغية القضاء على هذا الشعب المسكين بدءاً من عمليات التهجير مروراً بعمليات القتل والمجازر الجماعية والاعتقال والزرع في السجون ليواجه هؤلاء المساكين أقسى أنواع الارهاب المتمثل ليس فقط بالتعذيب والتنكيل بكافة أشكاله وإنما بعملية سحب دماء هؤلاء المساجين ووضعها في بنوك الدم الصهيونية. هذا بالإضافة إلى حملة الاغتيالات للعلماء والقادة الفلسطينيين التي ماتزال مستمرة حتى الوقت الحاضر، وبالتالي فهذا الكيان لم يكن في يوم من الأيام علاقات بينه وبين العرب حتى يتم العودة إليها من خلال ما يتم ترويجه بمصطلح التطبيع هذا المصطلح الذي لا يمكن أن ينطبق على علاقات بعض الدول العربية التي تدعي التطبيع مع هذا الكيان الغاصب، لأن هذا الكيان منذ نشأته قامت علاقته مع العرب على علاقات اقصادية عدوانية وهذا تجسد بشكل واضح من خلال المجازر الوحشية والحروب العدوانية التي شنها على الدول العربية والاسلامية بدعم وتأيد غربي منقطع النظر والتي ترتقي لمستوى الجريمة

الانسانية، ولإثبات أن التطبيع جريمة انسانية تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة أقسام على الشكل الآتي: القسم الأول - ماهية التطبيع. القسم الثاني - أسباب التطبيع ومبرراته. القسم الثالث - انعكاسات التطبيع على القضية الفلسطينية. القسم الرابع - موقف التشريع الاسلامي من التطبيع. والخاتمة.

القسم الأول - ماهية التطبيع:

يعد مصطلح التطبيع من أكثر المصطلحات السياسية ضبابية وخداعاً بين العرب والكيان الصهيوني الغاصب، لذلك فإن التحديد المنهجي والعلمي لمعنى التطبيع يبدأ بالضرورة من محاولة صياغة تعريف مُحدد لهذا المصطلح المثير للجدل، وبشكل خاص كون معظم من حاولوا تحديد مفهوم لهذا المصطلح انطلقوا من تحديد معنى وتعريفات فضفاضة جداً، وأحياناً ضيقة جداً، بحيث تقضي على أي مبادرة جدية تسعى لتحديد مفهوم التطبيع بشكل موضوعي. لذلك ترى الباحثة أنه من أجل تقديم مفهوم علمي ومنطقي للتطبيع لابد من العودة إلى بعض القواميس للكشف عن معنى مصطلح التطبيع بشكل دقيق، ومن ثم الانطلاق لوضع هذه المعاني في سياقها السياسي، بعد ان يتم الكشف عن أهم محددات التطبيع التي تساعد على التوصل إلى تعريف اصطلاحي منطقي وسليم للتطبيع وذلك وفق الآتي:

١. التطبيع في معجم اللغة العربية المعاصرة:

يُقصد بكلمة "طَبَّع"، في معجم اللغة العربية المعاصرة، جعل الأمور طبيعية.^١

٢. التطبيع في قاموس أكسفورد: يعرّف قاموس أكسفورد التطبيع "Normalization" على

أنّه جعل الشيء مناسباً للظروف وأنماط الفعل الطبيعية، ويطبّع "Normalize" الشيء تعني أن تجعله طبيعياً، عادياً، وذلك من خلال تكييفه مع الشروط الطبيعية. بعبارةٍ أخرى، إن التطبيع هو عملية تبديل حالة ما هو شاذ، غير مألوف، أو غير طبيعي، حتى يصبح طبيعياً ومألوفاً وعادياً.^٢

نُحِيلنا هذه المواد اللغوية إلى المقصود بالعادي والطبيعي المجبولة عليه النفس الإنسانية، لأن غاية التطبيع هي تحويل كيان أو جسم إلى الحالة الطبيعية.

٣. التطبيع باللغة الانكليزية: "Normalization" يعني يُطَبَّع؛ أي يُسوِّي "normalize"،

وتطبيع العلاقات مصطلح سياسي يشير إلى جعل العلاقات طبيعية بعد فترة من التوتر أو

القطيعة لأي سبب كان، حيث تعود العلاقة طبيعية وكأن لم يكن هناك خلاف أو قطيعة سابقة.

٤. أما التطبيع في علم الاجتماع أو التطبيع الاجتماعي:

فهي العملية التي يتم من خلالها اعتبار الأفكار والسلوكيات التي قد تقع خارج الأعراف الاجتماعية على أنها «طبيعية».^٣

٥. التطبيع في معجم لسان العرب:

تعريف "الطبع" و"الطبيعة" في مادة "طبع"، في لسان العرب، تعني "الخليقة والسجية التي جُبل عليها الإنسان"، ويكمل لسان العرب تفصيلاً: "وهو ما طبع عليه الإنسان في مأكله ومشربه وسهولة أخلاقه وعسرهما ويسرها وشدته ورخاوته وبخله وسخائه"، ولا تختلف عن تلك الدلالات كثيراً مفردة "العادي"، التي تعني حسب لسان العرب، نسبة إلى العادة. فالعادة تستخدم في لسان العرب في بعض المواضع بنفس معنى "طبيعة"، ويتضح ذلك من خلال بعض الأمثلة التي يطرحها المعجم، وثانياً تُعرّف العادة على أنها: "كل ما اعتيد حتى صار يفعل من غير جهد"، وهذا التعريف يقترب كثيراً من تعريف الطبيعة، إلا أن الطبيعة تُمنح إلهياً، فهي مسألة بنوية في تكوين الإنسان لا يقوى على تغييرها، ويعمل وفقها بكل سهولة ويسر، في حين أن العادة على شيء تحصل بالتمرس عليها حتى تصبح النفس مجبولة عليها. وفي كلا المعنيين، فإن الدلالة الأبرز، للطبيعة والعادة، هي غياب التوتر، والغربة، والكلفة، ولربما الشعور بالذنب، ووخز الضمير، وكذلك الجهد، والإرهاق، عند فعل شيء باعتباره فعلاً طبيعياً لا يستدعي انفعالات تعبر عن عدم الاتزان، هذا هدف التطبيع، قد ينجح وقد لا ينجح، لكن أي ممارسة بهذا الاتجاه في تطبيع أي فعل أو سلوك كان، هي جزء من عملية التطبيع.^٤

وتطبيق هذا المعنى الأولي للتطبيع على العلاقات بين الدول، ينتج أن تطبيع العلاقات بين دولة ما ودولة أخرى، يتمثل في الخطوات الواعية المقصودة باتجاه إقامة علاقات طبيعية، عادية، وهو بالفعل ما يُشير إليه معجم اللغة العربية المعاصرة في مادة "طبع" فيقول: "طبع العلاقات بين البلدين: جعلها طبيعية عادية"، وفي هذا السياق الدولي، فإن الطبيعي العادي، في الحد الأدنى، هو تبادل السفارات، ووجود علاقات دبلوماسية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية، وعسكرية، حتى لو كانت في حدودها الدنيا. ويقف على نقيض تطبيع العلاقات، ما يُطلق عليه "المقاطعة"، بمعنى الامتناع عن إقامة أي نوع من أنواع العلاقات والتواصل السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري.

وبمجرد بدء المشاورات، والاتصالات، والجهود التي تهدف بشكلٍ واعيٍّ إلى تحويل العلاقات إلى علاقات طبيعية، فقد بدأت عملية التطبيع، وقد تحتاج سنوات طويلة، ومن الجدير بالذكر أن التطبيع ليس حدثاً بل سيرورة أو عملية مستمرة، كما تم ذكره سابقاً، بشكلٍ مخططٍ وواعٍ بغية الوصول إلى العلاقة الطبيعية، وتطبيع العلاقات لا يعني بالضرورة نجاح العملية في الوصول إلى مستوى عالٍ من التنسيق والتعاون، بل مجرد الامتناع عن المقاطعة، فمجرد بدء الاتصالات بين البلدين، تنطلق عملية ما يُسمى بالتطبيع التي تهدف للوصول إلى حالة طبيعية. فانهاء مرحلة القطيعة، هي عملياً بداية مرحلة التطبيع. وإن كانت المقاطعة تحمل ما يدل على رفض نظام أو دولة لدولة أو نظام آخر فالتطبيع يحمل حد أدنى من قبول وجود النظام أو الدولة الأخرى، ودورها، وإيديولوجيتها، وعقليتها، وسلوكها السياسي والدبلوماسي.

يُستنتج مما سبق، أن التطبيع هو جهود اتصال، وتواصل، وبناء، وتطوير، علاقات بين دولة وأخرى، كانتا في حالة قطيعة، بشكلٍ واعيٍّ ومقصود، بغية الوصول إلى علاقة طبيعية لا يشوبها التوتر، أو التوتر المفرط. وتنتج سيرورة التطبيع هذه على الأرجح من خلال وصول كل الأطراف إلى حالة قبول للنظام الآخر بصيغته وإيديولوجيته وشكله وسلوكياته الراهنة.

فالتطبيع مع الكيان الصهيوني بهذا المعنى، يعني الدخول في اتصالات وعلاقات مخططة تهدف إلى جعل العلاقة معه علاقات طبيعية مناقضة للمقاطعة تماماً. ويحمل التطبيع دلالة القبول بوجود الكيان الصهيوني بشكله ونظامه وصيغته الحالية الكولونيالية الاستيطانية العرقية الاقصائية، وكذلك القبول بدوره وجرائمه، وإيديولوجيته، ومشروعه الاستيطاني الاحلالي، وكذلك الحال القبول بواقع الفلسطينيين وحالتهم غير الانسانية تحت الاحتلال. وقد تفترض بعض الدول أن هذه العلاقات تهدف إلى إحداث حالة يمكن من خلالها التأثير في الدولة الأخرى، والضغط عليها لإجبارها على القبول بتقديم تنازلات معينة، كما تدعي بعض الأطراف التي تدافع عن التطبيع مع الكيان الصهيوني، مع أن التجربة التاريخية أثبتت خلاف ذلك.

فعلى العكس، نجد أن الأطراف التي طبّعت العلاقات مع الكيان الصهيوني ووقّعت اتفاقات معه، مثل منظّمة التحرير والأردن ومصر، تحت ذرائع البراغمية، قد انزلت إلى منزلق القبول الفعلي بوجود الكيان الصهيوني الكولونيالي، ولربما القناعة بأهميته وجوده، وقد

خسرت قدرتها على المناورة والضغط على الكيان الصهيوني، وذلك بسبب نشوء مصالح مشتركة لكل طرف من هذه الأطراف مع الكيان الصهيوني الغاصب.

يعزز التطبيع مع الكيان الصهيوني من قوّته، وشرعية مبررات وجوده الكولونيالي، ويدعم مشروعه بطريقة أو بأخرى، بل ويحفّزه للمضي قدماً بهذا المشروع الكولونيالي، ويُمكن طرح بعض الحقائق التي تثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن التطبيع مهما كانت النوايا التي تقف وراءه، يدعم أركان الوجود الكولونيالي للكيان الصهيوني ومن أهم تلك الحقائق هي تزايد وتيرة وكثافة الفعل الاستيطاني والاستعماري والعنصري في السنوات الأخيرة، وهي السنوات التي تميّزت بتعزيز عملية التطبيع مع بعض الدول العربية المطبّعة وغير المطبّعة. وليس آخراً، ما يردده نثنيهاو مراراً وتكراراً، من أن العالم يهرول إلى الكيان الصهيوني، وهذا يثبت، على حد تعبيره، أن القوّة بكافة أشكالها تجعل العالم يحترمك وليس التنازل. وقد وصل الكيان الصهيوني إلى هذه النتيجة من خلال تجربته في أن صلابته موافقه، وبطشه لاستعماري، وتعزيز فائض القوّة لديه عسكرياً واقتصادياً وعلمياً، جعل العالم يسعى للتطبيع معه بدلاً من مقاطعته.

القسم الثاني - أسباب التطبيع ومبرراته:

قدم كل من الصهاينة والدول العربية مجموعة من الأسباب والمبررات التي دفعت الطرفين لتطبيع العلاقات، وفيما يلي سيتم عرض أسباب التطبيع لكل طرف ومبرراته، حتى يتم التوصل من خلال ذلك إلى الكشف عن آثار التطبيع على القضية الفلسطينية ومستقبل الصراع العربي الصهيوني:

أولاً - أسباب ومبررات التطبيع لدى الدول العربية:

ادعت الدول العربية التي طبعت مع الكيان الصهيوني بأن هناك مجموعة من الأسباب والمبررات التي دفعتها لذلك ومن أهمها الآتي:^٥

١. تأمين فرص تجارية لدول الخليج

ادعت الدول الخليجية المطبّعة أن هذه الاتفاقية ستُمكن رجال الأعمال الخليجيين من القيام بأعمال تجارية مهمة، وذلك بفضل مكانتهم حيث جعلوا أنفسهم مركز تجاري وقوة عسكرية كبرى وكان الأمريكيان قد وعدوا الإمارات بتقديم أسلحة متطورة مثل طائرة مقاتلات

إف ٣٥. وما دفع البحرين نحو التطبيع أن إيران تُعتبر عدو للولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني والإمارات، حيث أكدت إيران في وقت سابق وتحديدًا عام ١٩٦٩ بأن البحرين جزء من أراضيها ما جعل البحرين تتجه نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني، مدعية بأنها من خلال التطبيع مع الكيان الصهيوني تستطيع ابعاد ما تدعيه بالخطر الايراني.

٢. وقف خطة الضم الصهيونية

حيث يعتبر هذا السبب هو المبرر الأبرز الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة للعالمين العربي والإسلامي أجمع وذلك تبريراً لخطوتها التي أثارت السخط في ربوع العالمين العربي والإسلامي حيث أجمعت أغلب التصريحات الإماراتية سواء الرسمية أو شبه الرسمية منها على التركيز على هذا المبرر (وقف خطة الضم الصهيونية) ولكن سرعان ما تم نفي هذا التبرير من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتانياهو، حيث أن ترامب أكد على أن ما سيحدث هو تجميد لخطة الضم الصهيونية، لكن بنيامين نتانياهو نفي ذلك بشكل قاطع وأنه ليس هناك أي نية لإلغاء الضم مؤكداً أن ما يحدث هو مجرد تجميد للخطة مضيفاً أن خطة الضم في الأصل كانت مجمدة وتأخر تنفيذها عن وقتها.

٣. التقرب من الرئيس الأمريكي جو بايدن والديمقراطيين

حيث يري بعض المحللين أن صفقة التطبيع هي محاولة من الإمارات العربية المتحدة للاحتماء بالكيان الصهيوني من الديمقراطيين في حال فوز جو بايدن وضمان وقوف اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بجانبها إذا ما قرر الديمقراطيين معاقبتها أو التأثير على مصالحها، خاصة أن الديمقراطيين لن يصفحوا ويغفروا لها بسرعة ما تردد من اتهامات لها بالتأثير في الانتخابات الأمريكية لصالح خصمهم العتيد ترامب.

٤. التوجس من التهديد التركي

حيث أن بعض المحللين يُفسر تطبيع الإمارات مع الكيان الصهيوني على أنها محاولة من الإمارات للاحتماء بالكيان الصهيوني من التهديد التركي خاصةً بعد التهديدات التي وجهها وزير الدفاع التركي حينما قال: «أن الإمارات قامت بأعمال مُضرة في ليبيا وسورية وأن تركيا ستحاسبها على ذلك في المكان والزمان المناسبين»، حيث إن الإمارات لا تستطيع مواجهة تركيا منفردة لذلك تسعى للاحتماء بالكيان الصهيوني.^٦

٥. الحصول على المزيد من المكاسب الأمنية

تدعي الإمارات أنها ستحصل على مكاسب أخرى من وراء صفقة التطبيع وذلك بعد العديد من الفوائد التي حصلت عليها في السنوات الماضية مثل أنظمة التجسس الصهيونية لملاحقة المعارضين والتجسس على بعض قادة الدول والنشطاء السياسيين، لذلك يرجح ان رفع السرية عن العلاقات وإخراجها إلى الرسمية والعلانية سَيُسْرِع من استفادة الإمارات من الامكانيات الأمنية والتكنولوجية الصهيونية.

٦. ضغوط مارسها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب:

حيث أجمع المراقبون للاتفاق بين كل من الإمارات والبحرين والكيان الصهيوني أن الدافع الأساسي وراء هذا الاتفاق يتمثل في الضغط الذي يمارسه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على المنامة، وهذا ما أكدته إذاعة الكيان الصهيوني في اليوم الذي تحدث فيه ترامب عن الاتفاق بين البحرين والكيان الصهيوني من خلال تغريدات له على تويتر، حيث أكدت إذاعة الكيان الصهيوني أن الرئيس الأمريكي يمارس ضغوطاً على البحرين وسيرغمها على التطبيع مع الكيان الصهيوني، كما يري المراقبون أن رغم الأزمات التي واجهها ترامب داخلياً والانتقادات التي يتعرض لها وجد ضالته المنشودة في تطبيع الدول الخليجية مع الكيان الصهيوني وإقامة اتفاقات سلام بينها وذلك لرفع أسهمه كصانع للسلام ومُحافظ عليه.^٧

٧. فوائد اقتصادية

لا يختلف الدافع لسعي البحرين باتجاه التطبيع عن الدافع الذي أعلنته الإمارات وهو الفوائد والمكاسب التي ستعود عليها من وراء هذا الاتفاق وفوائد التبادل الاقتصادي والأمني والعسكري والتكنولوجي، ولكن رغم أن البحرين تري كما تري الإمارات أن التعاون مع الكيان الصهيوني سيحقق لها مكاسب من حيث التعاون العلمي والتقني، إلا أن هناك مراقبون يشككون في ذلك بسبب اختلال الميزان بين الطرفين حيث يروا أن الاتفاق سيصب بمصالح الكيان الصهيوني من خلال تحويل البحرين لسوق للمنتجات الأمنية والتكنولوجية والعسكرية وهو ما سيحقق طفرة لصالح الاقتصاد الصهيوني، وقد كان رئيس الوزراء الصهيوني، بنيامين نتانياهو، واضحاً في تركيزه على هذا الجانب، إذ قال في بيان له تعليقا على اتفاق السلام مع المنامة، يوم الجمعة ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٢٠م، «على مدى سنوات

طويلة استثمرنا في السلام، والآن سوف يستثمر السلام فينا، وسيحقق استثمارات كبيرة في الاقتصاد "الإسرائيلي"، وهذا أمر مهم للغاية»^٨.

ثانياً. أسباب ومبررات التطبيع لدى الكيان الصهيوني

بداية لابد من الإشارة إلى أن التطبيع بالمفهوم الصهيوني، يعد رأس حربة أساسية في تسريع انهيار ما تبقى من الحضارتين العربية والإسلامية، ما يعني أنه سعي حثيث إلى إلغاء الآخر العربي من معادلة العصر الحالي والمستقبلي، بحيث إن العمل على التطبيع سيكون حفراً عميقاً لكلِّ مكونات هاتين الحضارتين من داخلهما، بشكل يقوّض أي عامل يمكنه إعادة بناء مجدهما السابق، بهذا المعنى، يصبح التطبيع ترويضاً للعقل العربي، معرفياً وثقافياً، في الدرجة الأولى، وبوابته العلنية والظاهرة هي مفردة ما يسمّونه الانفتاح الاقتصادي، وتبادل الخدمات والصفقات التجارية والمالية.

من شأن هذا الواقع إقناع الشعوب العربية والإسلامية أنه لا إمكانية للعيش إلا مع الاعتراف بوجود الكيان الصهيوني قوياً، وبشروطه، وهو إقناع ناتج بالدرجة الأولى عن قناعة العرب بأن هذا الدخيل والقامع والمغتصب هو أقوى من الجميع وإلى الأبد.. هنا، أيضاً تصبح فكرة "المقاومة" حلماً رومانسياً أشبه بالمدينة الفاضلة عند "أفلاطون" و "الفارابي". وقد تتفاقم هذه القناعة إلى حدّ يصبح فيه قمع العرب أمراً طبيعياً، لأنّ تركيبة العرب النفسية والاجتماعية تحتاج دوماً إلى قامع ومستبدّ كي تبني ذاتها.. وهي إحدى مفردات المقولة الفلسفية الغربية التي قامت على تثبيت "مسلمة" أن العقل الغربي هو المتفوق عقلياً، ويحق له إدارة العالم.

وبالتالي فإنّ هذا التهاشي العربي مع حركة "التطبيع الصهيوني"، بإدارة الرأسمالية الليبرالية، ما هو إلا "عملية فلسفية" - إن صحّ التعبير - لإعادة تركيب مسار انقلابي للتاريخ العربي والإسلامي، انقلابي بالمعنى التفكيكي المتأني من فلسفة "ما بعد الحداثة" الداعية إلى وأد أو دفن السرديات الكبرى للأمم بتقزيمها إلى سردية ضمن وحدات صغرى في دائرة العولمة الشاملة التي تبتلع حضارات الشعوب وتاريخها وتذيقها في بوتقة من التقهقر الذاتي المتعدّد على حساب تدرّج الآخر - القوي والأوحد، هذا بالإضافة إلى عدة أسباب من أهمها:^٩

١. تخفيف عزلة الكيان الصهيوني

يُعتبر التطبيع مع الإمارات والبحرين بمثابة إنجاز بالنسبة للصهاينة، فرييس الوزراء

الصهيوني تنتياهو مؤمن باستراتيجية "الجدار الحديدي" حيث تركز على أن القوة الصهيونية ستجعل العرب في النهاية يدركون أن الاعتراف بالكيان الصهيوني ووجوده هو خيارهم الوحيد. يري الصهاينة أن وجودهم منبوذ في الشرق الأوسط وأن السلام مع مصر والأردن لم يكن كافياً، لذلك اتجهوا نحو الدول الخليجية حيث أصبح لديهم تفاعل بشأن العلاقات مع الدول الخليجية. ويعتبر التحالف ضد إيران هام جدا نظرا لاعتبار دول المنطقة والكيان الصهيوني والولايات المتحدة أن إيران هي عدوهم الأول حيث أن تنتياهو يقارن قادات إيران بالنازيين. والسبب الجوهرى لهذا العداء لإيران لأن الجمهورية الاسلامية الايرانية وقفت في مواجهة المخططات الصهيونية - غربية في المنطقة واجهضتها بالإضافة لدعمها لحركات المقاومة في كل من فلسطين والعراق ولبنان وسورية واليمن.

٢. محاولة إنقاذ الحليف الغريق

حيث أن بنيامين نتنياهو يعاني من أزمات ذات أوجه متعددة سواء على المستوي السياسي أو القضائي أو الاقتصادي، سياسياً، لم يستطع حسم ثلاث انتخابات ثم قضائياً يتم ملاحقته في ملفات فساد عدة ويخشي أن تؤدي به إلى حيث لا يريد، أما اقتصادياً فإن جائحة كورونا كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الصهيوني إضافة إلى الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة الصهيونية، لذلك تعتبر صفقة التطبيع هي محاولة من الإمارات العربية المتحدة لمزيد العون إلى بنيامين نتنياهو في محاولة لإنقاذه من تلك الأزمات التي قد تطيح به.

٣. احتواء الجمهورية الاسلامية الايرانية

حيث أن المشاركين في التطبيع سواء البحرين أو الكيان الصهيوني أو أمريكا تلتقي مصالحهم ضمن استراتيجية الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الهادفة لاحتواء إيران التي تمثل خطراً إقليمياً يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها تمثل في ذات الوقت عدواً لدوداً للكيان الصهيوني، حيث أن السلطات البحرينية تعتبر نفسها الأكثر عرضة للتهديد من قبل إيران كونها كانت تابعة لإيران وكانت ضمن أراضي إيران حتى عام ١٩٧٠م. وهذا التخوف التي تستغله الدوائر الصهيونية - غربية للتأجيج ضد إيران بغية تحريب العلاقات العربية الايرانية بشكل عام والعلاقات الخليجية الايرانية بشكل خاص.

لذلك تبرر البحرين هرولتها باتجاه التطبيع بحجة حماية نفسها من التهديد الإيراني وذلك عن طريق الحصول على الدعم الصهيوني - الأمريكي.^{١٠}

القسم الثالث - انعكاس التطبيع على القضية الفلسطينية:

قام الكيان الصهيوني الغاصب بتوظيف سياسة التطبيع لكي يحسن من صورته أمام العالم في محاولة مكشوفة منه لتوسيع مجال علاقاته الدولية ومواجهة الحملات الدولية المقاطعة له من خلال زعمه بأنه يتبع الطرق السلمية من خلال المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، لكن عملية تطبيع الكيان الصهيوني اللقيط مع الدول العربية شكلت إضعافاً للقضية الفلسطينية في عملية التسوية السياسية التي سمحت بتشكيل سلطة فلسطينية خاضعة للكيان الصهيوني وفاقدة لكل معاني الوطنية، وبفضل التطبيع أُتيح المجال للكيان الصهيوني للسيطرة على مقاليد الحكم في السلطة الفلسطينية وذلك عن طريق استخدامه لوسائل ضغط متنوعة لا تستطيع السلطة الفلسطينية مواجهتها ومن أبرز وسائل الضغط، سيطرة الكيان الصهيوني على الحدود والمعابر والأموال الفلسطينية بالإضافة لسيطرته على الموارد والثروات الطبيعية ومصادر المياه، وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية في تلك الثروات والمصادر وبذلك تمكن الكيان الصهيوني من إخضاع السلطة الفلسطينية لإرادته.

ومن أبرز تداعيات التطبيع أنه تم محو صفة الاحتلال عن الكيان الصهيوني الغاصب ومساواته بدولة فلسطين المحتلة في الأساس من قبله، وقد أحدث التطبيع العديد من الأمور أبرزها خلق تياراً عربياً من المثقفين ورجال الأعمال في مختلف المناطق العربية يتبنون ويدعمون التطبيع مع الكيان الصهيوني، ويتوهمون في أن التطبيع مع هذا الكيان المؤقت هو الذي سيحقق السلام في المنطقة، كما أحدث التطبيع العربي مساوئ أثرت على حركات المقاومة العربية وذلك من خلال إتباع الدول العربية لسياسات التضييق والتشديد على حركات المقاومة التي تنادى بالنضال ضد الممارسات الوحشية للكيان الصهيوني في الأراضي المحتلة، وذلك ما أدى لتقليص الدعم العربي للقضية الفلسطينية وبشكل خاص الدول المطبعة مع كيان الاحتلال، وذلك بهدف إجبار الفلسطينيين وإخضاعهم وإقناعهم بفكرة التطبيع والتعايش مع كيان الاحتلال، وقد شكل التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني الغاصب (تطبيع مصر والأردن من خلال اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩ مع مصر واتفاقية وأدى عربان ١٩٩٤

مع الأردن) دافع كبير لبعض الدول العربية والاسلامية للتفكير في التطبيع مع الكيان الصهيوني وتبادل العلاقات معه بعدما كانت داعمة أساسية للقضية الفلسطينية، وذلك ما أدى إلى إضعاف القضية الفلسطينية وتقوية وتعزيز مكانة الكيان الصهيوني سواء في المجتمع الدولي والأمم المتحدة أو مجلس الأمن وذلك بعد تسابق الدول العربية للتطبيع معه ما يؤكد على اتساع دائرة علاقاته الدولية، وبفضل التطبيع أيضاً استطاع الكيان الصهيوني ضم جزء كبير من الأراضي الفلسطينية لصالحه وذلك بموافقة ودعم الدول العربية المطبعة، كل ذلك أدى إلى ضعف الاهتمام بالقضية الفلسطينية من قبل بعض الدول العربية والاسلامية وجعلها في آخر اهتماماتها وجعل التطبيع بينها وبين كيان الاحتلال من الأولويات الأساسية، وتجاوز مبادرة السلام العربية التي تنص على عدم التطبيع مع الاحتلال الصهيوني إلا بحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً. ولتوضيح الانعكاسات السلبية للتطبيع العربي الصهيوني على القضية الفلسطينية لابد من عرض الآثار السلبية لكل من اتفاقيات كامب عام ١٩٧٨ والسلام عام ١٩٧٩ مع مصر ووادي عربة عام ١٩٩٤ مع الأردن والتطبيع عام ٢٠٢٠ م. مع الامارات كل على حدا، وذلك وفق الآتي:

أولاً. انعكاس اتفاقيتي كامب ديفيد والسلام بين مصر والكيان الصهيوني على القضية الفلسطينية:

كان لاتفاقيتي كامب ديفيد والسلام بين مصر والكيان الصهيوني تأثير كبير على القضية الفلسطينية وكذلك على منظمة التحرير الفلسطينية والتي كانت تترأس المقاومة والنضال الفلسطيني ضد كيان الاحتلال، وكانت تتلقي الدعم الكبير والوثيق من قبل مصر وسيتم تحديد بعض النقاط الأساسية التي أثارها تلك الاتفاقية على القضية الفلسطينية وفق الآتي: ١١

١. بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد والسلام شن الكيان الصهيوني حرب على لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٢، والتي أدت إلى خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان واحتلال الكيان الصهيوني لبيروت. بالإضافة إلى تراجع الدعم المصري للقضية الفلسطينية والفلسطينيين الذين كانوا يأملون في قيام دولة فلسطينية بجانب الدعم المصري وذلك ما سُجل في قرارات صدرت عن المجلس الوطني في فلسطين، أبرزها برنامج النقاط العشر، حيث تناولت الاتفاقية ما يُعرف باتفاق إطار السلام وأنه ستكون هناك «ترتيبات

انتقاله بالنسبة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة»، وبذلك أصبح التفاوض يتعلق بالحكم الذاتي وليس القضية الفلسطينية وقيام الدولة الفلسطينية.

٢. بعد حرب لبنان ١٩٨٢، أصدر الرئيس الأمريكي ريجان مبادرة تضمنت دعوة الفلسطينيين إلى التوقف عن النضال المسلح والتوجه إلى العمل السياسي، كما دعت تلك المبادرة إلى رفض إنشاء دولة فلسطينية في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث ركزت المبادرة على مبدأ الحكم الذاتي للسكان من دون الأرض وهو ما أعاد الفلسطينيين للنضال مرة أخرى من أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وقاد هذا إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى أواخر عام ١٩٨٧ م.

ثانياً. انعكاس اتفاقية وأدى عربية بين الأردن والكيان الصهيوني على القضية الفلسطينية:

لقد أدت اتفاقية وأدى عربية بين الأردن والكيان الصهيوني إلى إضعاف الموقف الأردني تجاه القضية الفلسطينية، حيث جاءت هذه الاتفاقية نتيجة لاتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني في سبتمبر من عام ١٩٩٣ م، واعتبرت الاتفاقية بين الأردن والكيان الصهيوني أحد نتائج اتفاقية أوسلو التاريخية والتي أعقبتها مجموعة من العلاقات سواء الرسمية والعلنية أو غير العلنية بين الكيان الصهيوني ودول عربية أخرى سواء في شمال أفريقيا أو في الخليج، ويمكن اختصار تأثير هذه الاتفاقية وفق الآتي^{١٢}:

١. كان لاتفاقية وأدى عربان تأثيرات كبيرة على القضية الفلسطينية شأنها شأن الاتفاقيات الأخرى بين الكيان الصهيوني ودول عربية عديدة مثل اتفاقيتي كامب ديفيد والسلام بين مصر والكيان الصهيوني، واتفاقيات التعاون بين الكيان الصهيوني ودول عربية أخرى، ولعل أبرز التأثيرات يتمثل في تراجع نقاط القوة الفلسطينية في العلاقة مع الجانب الصهيوني، وهذا ما ذكره المسؤولون والخبراء الفلسطينيين أن أي علاقة بين أي دولة عربية والكيان الصهيوني تُضعف الموقف الفلسطيني حيث أن الانفتاح الصهيوني ورغبته في التطبيع مع الدول العربية شكل دائماً أداة ضغط على الفلسطيني، وبالمقابل بمثابة نقاط أخرى تضاف إلى نقاط القوة الصهيونية للضغط على فلسطين وتعزيز بقاء الاحتلال فيها.

ثالثاً. انعكاسات التطبيع بين الدول الخليجية والكيان الصهيوني على القضية الفلسطينية:

إن ظروف هذا الاتفاق تختلف اختلافاً تاماً عما سبقها من اتفاقيات أخرى، حيث أن توقيت الاتفاق، وطبيعة التوجهات السياسية والاستراتيجية للقيادات الخليجية، تعطيه معاني أكثر خطورة، بسبب انعكاساته على الوضع الفلسطيني، والموقف العربي من القضية الفلسطينية. حيث يعتبر اعلان الاتفاق، بمحتواه وتوقيته ومعناه الأساسي بمثابة ضربة للموقف والقضية الفلسطينية الموحد والرافض لما يعرف بصفقة القرن الأمريكية والتي قامت الإمارات بتأييدها والحدو إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، حيث مثل التأييد الإماراتي للإعلان أداة ضغط على الموقف الفلسطيني، بالإضافة إلى هرولت معظم الدول العربية إلى اقامة علاقات مع الكيان الصهيوني وذلك دون الوصول لحل أو تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، وهذا ما أكده رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو بقوله: «انتهاء صيغة "الأرض مقابل السلام" التي قامت عليها عملية التسوية، حيث أن الادارة الأمريكية تسعى لتثبيت صيغة جديدة تُنهي بها الصيغة التي قامت عليها مسيرة التسوية والتي تقضي بانسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧»،^{١٣} وهنا تتجلى مدى خطورة هذه الاتفاقية التي تجسد الانقسام العربي والابتعاد عن دعم القضية الفلسطينية بالإضافة إلى امتداد تأثيرها ليس فقط على حرمان الفلسطينيين من ظهورهم العربي بل ومساندة الرؤية الأمريكية الصهيونية ضد القضية الفلسطينية.

كما يمنح التطبيع الكيان الصهيوني مزايا اخري حيث يعطيه موقعاً مهيماً في المنطقة دون دفع أي ثمن مقابل كاستعادة الاراضي العربية التي احتلتها أو حقوق الفلسطينيين، ويعتبر تطبيع الدول العربية مع الكيان الصهيوني والتحالف معه أنه لا يحتاج لمسار التسوية مع الفلسطينيين.

وما تم الإعلان عنه عن الترتيبات التنفيذية بين الإمارات والكيان الصهيوني وخاصة التعاون في المجال الأمني والعسكري، يؤكد ويوضح الانتقال الرسمي لمعسكر الشراكة بين الإمارات والكيان الصهيوني، بالإضافة إلى تبني الإمارات لمفاهيم مشتركة أو متقاربة في مجال الأمن والأمن القومي، والمصالح الاستراتيجية، وتشخيص وتحديد الخصوم والجهات المعادية، كما أن تلك الترتيبات تشير إلى الانتقال الإماراتي نحو تبني المعايير الصهيونية في تلك الجوانب وهو ما يترتب عليه التأثير على التيارات العربية التي تدعم القضية الفلسطينية وتدعم

المقاومة الفلسطينية ضد كيان الاحتلال، وعلى نطاق آخر يعني التطبيع الإماراتي الصهيوني إمكانية انضمام دول أخرى للتطبيع مع الكيان الصهيوني من خلال الاستعانة بالصيغة الإماراتية مما يزيد الضغط على الأطراف الداعمة للقضية الفلسطينية والرافضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني، إذا استطاعت الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني في إغراء وجلب دول عربية أخرى نحو التطبيع خاصة السعودية، فإن ذلك سيعني تحولاً جذرياً لصالح الكيان الصهيوني وتحلي عن القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من إعلان دول عديدة عن مواقف عدائية تجاه المقاومة الفلسطينية إلا أنها تتمسك بحق الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧م، وذلك شرطاً للتطبيع مع الكيان الصهيوني وذلك وفقاً لما تضمنته مبادرة السلام العربية.

رابعاً. موقف التشريع الاسلامي من التطبيع:

لو عدنا إلى مصادر التشريع الاسلامي لوجدنا أن التطبيع مع الظالم ظلم، لأنه إقرار له على ظلمه، وهذا منصوص عليه في مواضع كثيرة من التشريع الإسلامي منها:

أولاً. القرآن الكريم: حيث ورد في قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: من الآية ١]، وايضاً ورد في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [سورة القصص، الآية ١٧].

ثانياً. أحاديث الرسول الأعظم ﷺ:

حيث قال: «من مشى مع ظالم ليعينه على ظلمه، وهو يعلم أنه ظالم، فقد خرج من الإسلام»،^{١٤} وقال ايضاً: «من أعان على خصومة بظلم "أو يعين على ظلم" لم يزل في سخط الله حتى ينزع»،^{١٥} كما قال: «إذا رأيت أمي تهاب الظالم أن تقول له أنت ظالم فقد تودع منهم»،^{١٦} وهكذا فإن النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة متوافرة متضافرة، تدل بمجموعها على عدم جواز إقرار الظالم على ظلمه، وهذا في الحقيقة موقف العقل والنقل، يعرفه التشريع الدولي ويقره، وهذا ما نص عليه الإسلام، ومن خلال هذا المعيار فإنه لا يشك عاقل في تحريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، طالما انه مستمر على الظلم، ومصر على تشريد الشعب الفلسطيني، واغتصاب الأرض العربية. وهكذا فإنه استناداً إلى النصوص الشرعية السالفة، وإلى الواقع الذي يتحرك فيه العدو الصهيوني؛ فإننا نرى بأن التطبيع مع

الكيان الصهيوني محرم شرعاً طالما بقي على سياسته الحالية من الظلم والبغي والعدوان واحتلال الأرض.

ومما تقدم يمكن القول: ان القادة العرب وعلى رأسهم حكام الخليج الذين خانوا أمتهم وخانوا أماناتهم وخانوا دينهم مقابل أن ترضى عنهم أمريكا التي يقودها الصهاينة وتحركوا في سبيل أن ترضى عنهم هم ارتكبوا جريمة بحق الإنسانية جمعاء لأنهم وقفوا إلى جانب الظالم ضد المظلوم، لذلك هذا التصرف المخزي لهؤلاء المطبوعين وضع محور المقاومة في معركة بين الحق والباطل ومسار واحد إما حق أو باطل وما يحدد هذا المسار هي القضية الفلسطينية، فالله جلا وعلا قد وصف لنا الأحداث والنفسيات وعرفنا على العدو الذي لا بُدَّ أن نواجهه ونتصدى لمشروعه ونعرف أنصار وحزب وأولياء هذا العدو؛ لنقف ضدهم ونعاديهم وننوح في مواجهتهم بما يحق لنا العزة والكرامة والخير والرعاية الإلهية، فالإجرام والتوحش الصهيوني، لم يكن مجرد صدفة أو أنه جاء كرد فعل، بل هو جزء لا يتجزأ من العقيدة الصهيونية ويمثل الوجه الحقيقي للكيان الصهيوني الغاصب، ويتضح بما لا يدع مجالاً للشك بأنه إرهاب دولة منظم، وتطبيقاً لهذا النهج أنشأ الكيان الصهيوني العشرات من المدارس الدينية المتطرفة لتنشئة الأطفال على الإرهاب والعنف وكراهية العرب.

وتنفيذاً لهذه الاستراتيجية الإرهابية دمر الكيان الصهيوني مئات القرى والبلدات في فلسطين، وأعلن مكانها مناطق عسكرية مغلقة قبل أن يقيم مستعمراته على أنقاضها، إن هدف الكيان الصهيوني واضح وهو تفرغ فلسطين من أهلها وتهويد الأرض والشعب ويريدون اعترافاً فلسطينياً بيهودية دولة الصهاينة ويبررون استكمال مخططهم لإقامة كيانهم على أساس عنصري وديني ليس في فلسطين وحسب بل من النيل إلى الفرات كما هو مثبت في خريطة الكيان الصهيوني الكبرى الموجودة في الكنيست الصهيوني.

إن كل ما ورد فيما سبق لا يشكل سوى جزءاً يسيراً من مسيرة كيان قام على الإرهاب وأسس كيانه الغاصب على جماجم وأرض وحق شعب لا ذنب له سوى أنه كان في أرض شكلت مطامع لعصابات الصهيونية العالمية ودول الاستعمار القديم، هذا الكيان الذي انتهج سياسة القتل والتدمير والإرهاب التي لن تنتهي إلا باستئصاله فالغدة السرطانية لا تعالج إلا بالاستئصال والكيان الصهيوني هو الغدة السرطانية في جسد أمتنا ومنطقتنا، وانطلاقاً من هذا

ترى الباحثة أنه من يتحرّك مع التطبيع هو خائن للدين الإسلامي وهو صهيوني المشاعر والفكر ولو يدعي الإيمان وهو صهيوني في نفسه وهو موالٍ للصهاينة وهو ساكت عنهم ولا يظهر أي موقف ضدهم ويتخلى عن قضايا الأمة ومقدساتها، ويتنكر لدماء الشهداء والأبرياء التي سفكها هؤلاء المجرمون دون أية وجه حق، هو شريكهم بالإجرام وانتهاك حقوق الشعب العربي الصهيوني، فالتطبيع جريمة إنسانية مكتملة الأركان لا يمكن أن تغتفر.

الهوامش

١. التطبيع بتعريفات المتعددة، مجلة رمان، من الموقع:
<https://rommanmag.com/view/posts>
٢. المصدر نفسه.
٣. التطبيع بين الدول العربية واسرائيل، من الموقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki>
٤. ابن منظور، لسان العرب لابن منظور، من الموقع:
<http://wiki.dorar-aliraq.net/lisan-alarab>
٥. جواد الحمد، «مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها»، مجلة شؤون فلسطينية: العدد ٢٨ خريف ٢٠٢٠م، ص ٧٦.
٦. تركيا: اتفاق التطبيع بين الإمارات وإسرائيل يخالف المبادرة العربية ويقوض حل الدولتين، أرت تي، ٢٠٢٠.١٠.٣،
<https://arabic.rt.com/world/1159959-%>
٧. مجمزة من الباحثين، يوم القدس العالمي توعية للأمة وزوال للكيان الصهيوني، سورية، جامعة الشام الخاصة، عام ٢٠٢١، ص ٢٢٣.
٨. أيمن يوسف، «التحولات في العلاقات العربية الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية»، عمان، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، عام ٢٠٢٠م، ص ٧٨.
٩. حمد أحمد شعيب، «التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية»، كلية الاقتصاد والتجارة زلتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية: العدد السابع، يونيو ٢٠١٦م، ص ١٢٣
١٠. أحمد الجندي، «التطبيع التحديات وإمكانيات المواجهة»، المسار للدراسات الانسانية، عام ٢٠٢٠م، من الموقع: <https://almasarstudies.com>
١١. بلال الحسن، تداعيات سلام مصر مع إسرائيل على القضية الفلسطينية عام ٢٠٠٩م:
www.aljazeera.net
١٢. محمد أحمد. اتفاقية وادي عربان أضعفت الموقف الفلسطيني. ٢٠١٩. القدس العربي:
<https://www.alquds.co.uk>
١٣. عرفات الحاج، التطبيع الإماراتي الإسرائيلي الجذور والدوافع والآثار. ٢٠٢٠. مركز رؤية:

<https://vision-pd.org/archives>

١٤. الطبراني، تاريخ الطبراني: ج ١١، ص ٥٩٢.
١٥. ابن ماجة، سنن ابن ماجة: ج ٢، ص ٥٨.
١٦. ابن حنبل، مسند أحمد بن حنبل: ج ٢، ص ١٩٠.

المراجع والمصادر

١. القرآن الكريم
 ٢. ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، مسند أحمد، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
 ٣. ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
 ٤. الطبراني، محمد بن جرير، تاريخ الطبراني، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
 ٥. مجموعة من الباحثين، يوم القدس العالمي توعية للأمة وزوال للكيان الصهيوني، سورية، جامعة الشام الخاصة، عام ٢٠٢١ م.
 ٦. يوسف، أيمن، «التحولات في العلاقات العربية الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية»، عمان، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، عام ٢٠٢٠ م.
 ٧. الحمد، جواد، «مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٨١ خريف ٢٠٢٠ م.
 ٨. شعيب، حمد أحمد، «التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية»، كلية الاقتصاد والتجارة زلوتين، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السابع، يونيو ٢٠١٦ م.
 ٩. تركيا: اتفاق التطبيع بين الإمارات وإسرائيل يخالف المبادرة العربية ويقوض حل الدولتين، أرت تي، ٣ - ١٠ - ٢٠٢٠،
- <https://arabic.rt.com/world/1159959-%>
١٠. الجندي، أحمد، «التطبيع التحديات وإمكانيات المواجهة»، المسار للدراسات الانسانية، عام ٢٠٢٠ م، من الموقع:
- <https://almasarstudies.com>
١١. الحسن، بلال، تداعيات سلام مصر مع إسرائيل على القضية الفلسطينية عام ٢٠٠٩ من الموقع:
- www.aljazeera.net
١٢. محمد أحمد، اتفاقية وادي عربان أضعفت الموقف الفلسطيني ٢٠١٩ القدس العربي، من الموقع:
- <https://www.alquds.co.uk>
١٣. عرفات الحاج، التطبيع الإماراتي الإسرائيلي الجذور والدوافع والآثار - ٢٠٢٠ - مركز رؤية،
- من الموقع:
- <https://vision-pd.org/archives>

التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب جريمة إنسانية/٦٧

١٤ . التطبيع بتعريفاته المتعددة، مجلة رمان، من الموقع:

<https://rommanmag.com/view/posts>

١٥ . معجم لسان العرب لابن منظور، من الموقع:

<http://wiki.dorar-aliraq.net/lisan-alarab>

١٦ . التطبيع بين الدول العربية واسرائيل، من الموقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki>